

شخصيات تحدثت عن شركة النفط اليمنية فرع ساحل حضرموت

- **المهندس/ سالم باسمير: حققت الشركة استقراراً في المشتقات النفطية**
- **عبدالعزیز جابر: الوضع التمويني للمشتقات النفطية في استقرار تام**
- **المحامي/ مجدي بوعايس: شركة من أهم المؤسسات الخدمائية و الإرادية**
- **نيازي عبدالعزيز: استطاعت الشركة تحمل مسؤوليتها أمام المواطنين**

استطلع آراءهم/ فهيم باخرية

شركة النفط اليمنية فرع ساحل حضرموت و ميناء المكلا شراكة من أجل تنمية مستدامة

م/ سالم علي باسمير
رئيس مجلس إدارة مؤسسة
موانئ البحر العربي

أهمية توفر الإمدادات
النفطية لساحل حضرموت
هي أهمية قصوى لتسيير
عجلة التنمية و خلق بيئة



استثمارية و اقتصادية ناجحة .

و قد تمثل ذلك ما شهد العام ٢٠١٩م من استقرار تام في توفير المشتقات النفطية و دعم السوق المحلي بهذه المشتقات و كذلك دعم منظومة الكهرباء يأتي ذلك في ظل قيادة شابه لهرم الشركة يقودها الدكتور / خالد سلمان العكبري المدير العام لشركة النفط اليمنية فرع ساحل حضرموت . والحقيقة إن العلاقة التي تربط شركة النفط اليمنية فرع ساحل حضرموت بميناء المكلا هي علاقة شراكة تهدف إلى المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني . وقد سعت قيادة الميناء في تسخير كل الامكانيات من خلال سرعة دخول بواخر المشتقات النفطية إلى رصيف الميناء و أعطت قيادة الميناء الأولوية القصوى لسرعة تفريغ بواخر المشتقات النفطية حين وصولها إلى رصيف الميناء . و قد شهد العام ٢٠١٩م تنفيذ مشروع مد أنابيب النفط على رصيف الميناء رقم (٢) إلى خزانات الشركة و سوف يحقق ذلك المشروع حين إنجازه على ضمان تفريغ بواخر المشتقات النفطية إلى خزانات الشركة . و الحقيقة نحن في ميناء المكلا نسعى دائماً بأن نكون أحد الداعمين و المشاركين في عملية استقرار

و استمرار وصول المشتقات النفطية إلى منشآت الشركة ليسهل بعد ذلك على شركة النفط اليمنية فرع ساحل حضرموت سرعة إنزالها إلى الأسواق المحلية . كلمة شكر أسجلها للدكتور / خالد سلمان العكبري المدير العام لشركة النفط اليمنية فرع ساحل حضرموت على كل الجهود المبذولة وخلق شراكة بين شركة النفط اليمنية فرع ساحل حضرموت وميناء المكلا .

المشتقات .. عام من الاستقرار

● **عبدالعزیز صالح جابر**

الرئيس السابق لمجلس إدارة مؤسسة
يساكثير للمصفاة و التكرير
والتكرير - الرئيس السابق لتحرير
سحينة ٢٠ نوفمبر - حضرموت .



لا تزال قضية رفع الدعم
عن المشتقات النفطية

وتحرير اسعارها مثار جدل في أوساط المجتمع اليمني بمختلف شرائحه بين مؤيد ومعارض منذ ان تم اقرارها منذ انطلاق عاصفة الحزم قبل نحو خمس سنوات .. ومن قرلة متانية بعيداً عن العواطف فالقرار اجمالاً يعتبر ايجابياً من نواحي عدة أهمها استقرار الحالة التموينية للسوق المحلية مع هذه الظروف الاستثنائية التي يعيشها اليمن مع استمرار الحرب على الحوثي للقضاء عليه وعلى مشروعه الكهلوتي المنعوم من ايران .. ومن الناحية الاقتصادية يمثل الدعم استنزافاً للموازنة العامة للدولة عجزت عن الاستمرار في مواجهته الحكومة الشرعية بوضعها المالي الصعب وانعدام الموارد التي توقفت بفعل استمرار الحرب .. ولكن ما يؤسف له ان تنفيذ هذا القرار تفتقد الى اليات واضحة للتنفيذ الدقيق و اساس ولوائح تستند الى تجارب دول سبقتنا في هذا التوجه و استطاعت ان تجني

ثمارة وان ينعكس ثماره ايجاباً على الاقتصاد الكلي للبلد بشكل علم وعلى حياة المواطن بشكل خاص . و حضرموت التي تستعد لتوديع العام الميلادي ٢٠١٩م وتستعد لاستقبال العام الجديد ٢٠٢٠م والتي تشهد استقراراً أمنياً منذ تحريرها من القاعدة في ابريل ٢٠١٦م فقد كان الوضع التمويني للمشتقات من البترول و الديزل مستقراً بصورة جيدة مقارنة بالسنوات السابقة وذلك يعود إلى استمرار إمداد و تمويل السوق بها من خلال استقبال كميات كبيرة من المشتقات النفطية عبر ميناء المكلا خلال للعام الحالي بانتظام .. و تجتت السلطة المحلية بالمحافظة وبالتنسيق مع قيادة شركة النفط بساحل حضرموت و بفضل تعاون مختلف الجهات المعنية وذات العلاقة و بفضل الألية المعتمدة و المتفق عليها بينها والتي نجحت في تحقيق الاستقرار للمشتقات النفطية و توفرها .. ولكن لا يزال السؤال الذي يطرح نفسه ويتردد حول عدم ثبات الأسعار ومن يرى انها مبالغ فيها .. ولكن ما يجب الاشارة اليه إن تحديد الأسعار تحكمه ضوابط و متغيرات يأتي في مقدمتها اسعار النفط العالمية صعوداً وهبوطاً علاوة على عدم ثبات واستقرار العملة المحلية مقابل العملات الرئيسية وعلى رأسها الدولار الأمريكي مع غياب الالية الواضحة والاسس السليمة لتنفيذ قرار تحرير الأسعار للمشتقات النفطية .. العوامل المذكورة مجتمعة هي وراء عدم ثبات الأسعار والتي يتحكم فيها من يقوم باستيرادها وهم تجار من القطاع الخاص .

لكن ومع كل تلك المعطيات السابقة فيجب الاشارة إلى أمر ايجابي مهم في حضرموت خاصة وهو حالة الاستقرار خلال هذا العام والذي يتطلع المواطن لاستمراره .. مع أهمية دراسة واقع الاسعار والعمل

كما ان لتعاش الاستثمار بشتى قطاعاته يتحقق متى ما توفرت له العوامل الجانبية التي تحفز رأس المال على الولوج للسوق بخطى ثابتة، فبالإضافة إلى توفر الامن والاستقرار، هناك عامل مهم ألا وهو البنية التحتية القوية التي تشكل أرضية صلبة للمستثمر في إقامة مشروعات بسهولة وعلى رأس خدمات البنى التحتية يقع توفر خدمات الطاقة الكهربائية، والتي تعتمد في بلادنا حالياً على مادة الديزل والمازوت وان نجت التوجهات الحكومية مؤخراً نحو الاهتمام بالطاقة النظيفة كالغاز الطبيعي إلا انها ما زالت تشكل رقماً ضئيلاً مقارنة بما يتم إنتاجه من طاقة بواسطة الديزل والمازوت. ومن هنا تبرز أهمية توفر الامدادات النفطية سواء للسوق المحلي أو للمصانع والمعامل ولقطاع الكهرباء وغيره من القطاعات في خلق بيئة استثمارية واقتصادية مستقرة، وهذه المهمة تضطلع بها شركة النفط اليمنية في بلادنا وقرعها بساحل حضرموت على وجه الخصوص إذ يعد ذلك من صميم اختصاصاتها، إلا أن الشيء اللافت في هذا المقام هو اننا نتحدث عن تقديم خدمات في ظل وضع حرب تعيشه اليمن وما استتبع ذلك من متصل الجهات الحكومية عن القيام بالتزاماتها تجاه شركة النفط اليمنية الأمر الذي ادى إلى ان تتحمل شركة النفط أعباء جمة هي في غنى عنها ومنها مديونية كهرباء ساحل حضرموت التي تقدر بعشرات المليارات من الريالات التي أثقلت كاهلها وأعانت خططها ومشروعها المستقبلية إلا ان الشركة استمرت في أداء واجبها الوطني انطلاقاً من مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المواطنين.

يضاف إلى ذلك، حالة الاستقرار التمويني في السوق المحلي من المشتقات النفطية (بترول - ديزل) خلال العام الجاري على وجه الخصوص رغم حالة التذبذب التي تشهدها أسواق النفط العالمية وكذا حالة عدم الاستقرار في سعر صرف الريال اليمني مقارنة بالدولار الأمر الذي جعل شركة النفط تتعامل مع تلك التقلبات وفقاً وآلية معينة تضمن استمرار تدفق المنتجات البترولية للسوق المحلي وعدم حصول الأزمات وظهور اسواق سوداء لتلك السلعة الحيوية وهو ما كان سائداً في الفترات الماضية.

فكل الشكر والتقدير لقيادة شركة النفط وموظفيها ومنتسبيها على ما يقومون به من خدمات جليلة رغم الظروف الاستثنائية التي تعصف بالبلد.

الشركة لتجار المشتقات النفطية، نأمل أن يتم إزالة العوائق المركزية بحيث يتم السماح ل شركة النفط اليمنية فرع ساحل حضرموت باستيراد المشتقات النفطية وتوفير السيولة النقدية من العملة الصعبة لهذه العملية.

في الختام نأمل التوفيق ل شركة النفط اليمنية فرع ساحل حضرموت ومديرها العام الدكتور / خالد سلمان العكبري في تنفيذ خططها المستقبلية وخاصة وأن المدير العام منذ توليه الشركة حدد اثني عشر إجراء لعملية استقرار التموين للسوق المحلية من المشتقات النفطية تبدأ بعملية تحديد توزيع المشتقات النفطية وتحديد التسعيرة التي تتعامل بها قيادة الشركة وتحسد كيفية التعامل معها، وتنفيذ مشاريع مهمة تسهم في إنجاز عمل الشركة وأهمها كما أسلفنا السعة الخزنية للمشتقات النفطية بإنشاء خزائين لإضافيين سعة ١٣ ألف طن، ومن الأهمية بمكان معالجة موضوع الخط البحري أو (البويا) بأن يعمل على مدار العام وتخفيف العبء على ميناء المكلا، ونأمل للشركة كل التوفيق والنجاح.

شركة نفط ساحل حضرموت

صمود في وجه الأنواء



• نهازي نور عبدالعزيز

مدير تحرير صحيفة (٣٠ نوفمبر)

النفط يعد عصب الاقتصاد العالمي الذي يعتبر حجر الزاوية في خلق تنمية شاملة للمجتمعات سواء النامية

أو المتقدمة فوفقاً لحركة أسعاره في البورصات العالمية يتحدد ما إذا كانت عجلة التنمية ستدور بسرعة أو ستتراجع التنمية سيعا في البلاد التي تعتمد في اقتصادها على ما تجنيه من صادرات الخام منه أو ما تقوم مصافيها بتكريره منه أو تنتجه من مواد بترولية كيميائية.

وكذا البنى التحتية في بلادنا تعتمد على المشتقات النفطية في إنتاج الطاقة الكهربائية التي تغذي المدن والمناطق الصناعية وكذا المعدات المياه الصالحة للشرب تعتمد في جانب كبير منها على مادة الديزل في تشغيل المضخات الرفع والنقل إضافة إلى أهمية الديزل في التنمية الزراعية والامن الغذائي كون هذا القطاع يعتمد على مادة الديزل في عملية الري والتسويق من خلال عمليات نقل المنتجات من المنتج إلى الأسواق الاستهلاكية في محافظات الجمهورية.

على إعادة النظر فيها ونحن على ثقة أن ذلك في مقدمة اهتمام السلطة المحلية وقيادة الشركة بحضرموت.

شركة النفط اليمنية فرع ساحل حضرموت و دورها في ضمان استقرار تموين السوق بالمشتقات النفطية

• انعامي / مجني مبارك بوعباس
القائم بأعمال مدير عام شركة
تجارة وصناعة حضرموت



تعد شركة النفط اليمنية فرع ساحل حضرموت إحدى أهم المؤسسات الخدمية والإيرادية المحصنة في حضرموت، وتسهم هذه الشركة الرائدة في توفير وتأمين المشتقات النفطية ليس لحضرموت فحسب بل للمحافظات الأخرى المجاورة، هذا الأمر الذي كان لرجال الأعمال والشركات التجار الحضرميين المشتغلين في مجال استيراد المشتقات النفطية دوراً بارزاً في هذا التأمين للسوق المحلية بالمشتقات النفطية وهو ما برز جلياً خلال العامين ٢٠١٨-٢٠١٩م، حيث أدى ذلك إلى عودة الحياة والاستقرار للخدمات أكانت على مستوى محطات الكهرباء وتزويدها بالمشتقات للنفطية أو على مستوى السوق المحلي، وهذا يجدر الإشارة إلى ذلك الدور البارز الذي لعبه ويلعبه قائد هذه الشركة ومديرها العام الدكتور / خالد سلمان العكبري الذي ومنذ أن تولى قيادة هذه الشركة وضع استراتيجية ناجحة لضمان استقرار تموين السوق المحلي بالمشتقات النفطية، وهو من القيادات الإدارية الناجحة في حضرموت استطاع بالجهد الحثيث والفكر والإبداع إلى الوصول بالشركة إلى الوضع الحالي، فبدأ بمعالجة السعة الخزنية التي لازالت دون الحد المأمول والتي لا تتجاوز ١٠ ألف طن للبترول و ٢٠ ألف طن للديزل بينما الاحتياج الشهري يفوق ٥٠ ألف طن للديزل و ٣٠ ألف طن للبترول، وكان للأرتفاع المفاجئ في بعض الأحيان في سعر العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية يخلق بين الفينة والأخرى أزمة في المشتقات النفطية، وهي هذا المقام يجدر بنا أن نشيد بدور المنحة السعودية وحالياً الإماراتية بالنسبة للمشتقات النفطية لمحطات الكهرباء والتي كان ل شركة النفط اليمنية فرع ساحل حضرموت دور هام في إنجازها، وعلى إننا نعلم إن الحمل تيسل على عاتق الشركة خاصة المديونيات السابقة التي على